

رؤية سورة قريش وأساسيات الوجود الإنساني

■ رضوان السيد

أولاً: قريش ومكة والعيش الآمن:

ف فلنقرأ أولاً سورة قريش التي أنزلت في المرحلة المكية الأولى للدعوة: ﴿لِيَلْفِ قُرَيْشٍ * إِذْ لَفِيهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ * فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾. هناك في السورة أربع وقائع: الإيلاف، والرحلة، والأمن المعيشي من الجوع، والأمن الآخر من الخوف على الأفراد والجماعة. وكل ذلك بضمان العناية الإلهية التي تتوسط نعمتها الوقائع الأربع: الأسباب (الإيلاف والرحلة)، والنتائج: (الأمن من الجوع والأمن من الخوف). إنما لنلاحظ واقعةً خامسةً: البيت (الحرام)؛ فالقرآن يقرر: ربّ هذا البيت الحاضر، الذي وقع في أصل اجتماع قريش من حوله وفي جواره، ثم إنه مصدرٌ للخير والربح للأسواق التي تقام بجواره، وقد جاء في القرآن: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾ [الحج: 28].

يذكر القرآن الكريم في عدة مواطن واقعة بناء إبراهيم وإسماعيل ابنه للبيت ليكون (مثابةً للناس وأمناً) في هذا الموقع بجباله المترامية الأطراف، وصحاراه الشاسعة. ويُضيفُ قَصَصُ

■ أستاذ الدراسات الإسلامية، ومستشار تحرير مجلة التفاهم.



السيرة النبوية تفاصيل كثيرة عن وصول السيدة هاجر (والاسم رمزاً للرحلة والهجرة) مع طفلها إلى هذا المكان النائي، وظهور الماء، وبدء القبائل والقوافل بالنزول المؤقت للسُّقيا، ومجيء إبراهيم لزيارة زوجته وولده، ثم التعاون بينهما في بناء البيت العتيق (الذي يعني القِدَم والعراقة). والبيت - وليس الماء وحده - هو الذي حوّل المكان إلى مثابة آمنة بسبب طبيعته الدينية منذ البداية. فالعبادات في سائر الديانات هي فرائض فردية، إلاّ الحجّ فهو شعيرة جماعية، تحقّق وجود المؤمنين بوصفهم جماعة. فالمؤمنون الأفراد مطلوبون منهم في شعيرة الحجّ الانضمام إلى الجماعة. وحتى لا يضيع الخيط الرابط؛ فإنّ هناك ثلاثة عوامل أوجدت المستقرّ المكي، بل وصيرورة مكة أكبر المستقرات في المحيط، والقرآن يسميها: أمّ القرى؛ أي أقدمها وأكبرها والأكثر احتضاناً للناس: البيت، والماء، والسوق. والماء والسوق أو المحطة التجارية كانا السبب في نشوء مدن القوافل على شواطئ البحار وضياف الأتجار. إنّما ما كان ذلك ممكناً لولا العنصر الأمني المتمثل في الدولة أو الكيان السياسي. أمّا مكة بالذات فصارت مثابة آمنة بسبب البيت ذي الحُرمة، ودون الحاجة في البدايات إلى كيانٍ سياسي صارمٍ أو إمبراطوري. ولذلك توالى القبائل والعشائر التي تنافست على السكنى بمكة للإفادة من السوق، ومن إقبال الحجيج، وقد صارت مكة مثابة العرب ومآلهم وسط الإمبراطوريات الغالبة في سائر أنحاء المشرق. وما آلت إلى أن تصبح قسراً على قريش في الإقامة، إلاّ لأنها عملت - بخلاف سابقتها أو سابقاتها - على تقديم خدمات الجوار والضيافة لقاصدي السوق والبيت. وفي تأريخ المكّيين لأنفسهم وأجدادهم يتحدثون عن أسلافهم وفي طليعتهم قُصي، الذي نظّم شؤون الجوار والضيافة، وقسّم هذا الشرف على سائر بطون قريش الكبيرة؛ من الوفادة إلى السقاية والرفادة والزمّام، وحتى الدفاع بداخل مكة وخارجها.

ولنُعدّ إلى الوقائع الأربع: الإيلاف والائتلاف واحد كما يقول اللغويون، وهو يعني الاتفاق أو التوافق، كما يعني التحالف. وكان بالنسبة للمكّيين ذا ثلاث شُعَب: الاتفاق مع القبائل العربية من حول مكة بشأن تنظيم الأسواق بالجوار

وتنظيم الدخول إلى مكة واللبث فيها لأسابيع، والاتفاق مع القبائل التي تقع مواطنها على الطريق إلى اليمن والشام والعراق ومصر والحبشة، والاتفاق مع سلطات المواطن الأربع أو الخمس على إجازة ممارسة التجارة في أسواق تلك البلدان. وهكذا فالإيلاف مفهومٌ واسعٌ لمنظومة مترامية الأطراف وحساسة؛ لأنّ الاختلال يمكن أن يطرأ في أي وقتٍ على أحد جوانبها الأربعة: جانب قريش وتنظيمها لقوافلها إلى البلدان، وجانب قبائل جوار مكة، وجانب قبائل الطريق، وجانب الدول والبلدان التي يُراد الاتجار في أسواقها وحمل السلع إليها أو استقدامها منها. وينسب القرشيون إلى بعض أعلامهم في التاريخ الأحدث

**في تأريخ المكّيين لأنفسهم
وأجدادهم يتحدثون عن
أسلافهم وفي طبيعتهم
قُصيّ، الذي نَظَم شؤون
الجوار والضيافة، وقَسَم
هذا الشرف على سائر بطون
قريش الكبيرة؛ من الوفادة
إلى السقاية والرفادة
والزمام، وحتى الدفاع
بداخل مكة وخارجها.**

للإيلاف - أي النصف الثاني من القرن السادس الميلادي - الفضل في إقامة الاتصالات. فكلٌّ منهم نظم الرحلة إلى بلد معين بالتكليف أو بالمبادرة؛ لإقامة العلائق مع هذه الناحية أو تلك. وبالطبع فإنّ قبائل «الخفارة» على الطرق الطويلة كانت تتقاضى رسوماً متفقاً عليها. أما قبائل جوار مكة فكانت تُعطى تسهيلات في أسواق مكة. وتخبّرنا السيرة النبويّة لحقبة ما قبل الإسلام عن اختلالاتٍ حصلت أثرت على التجارة؛ فالحرب بين الفرس والروم (602 - 628م) وميادينها المختلفة بين العراق والشام كان لها تأثير. وحربُ الفجار

- حوالى عام (595م) - كان لها تأثير كبير، وسُميت فجاراً أو فجوراً لأنّ القبائل المحيطة بمكة تنمّرت على التنظيم، وطمعت في مكة الغنية وأرادت الاستيلاء عليها ونهبها. ثم كان هناك الاختلال الداخلي الذي لم تستطع اجتماعات «دار الندوة» - مركز لقاء أهل الحلّ والعقد بالمدينة - إصلاحه، فاجتمع الشبان في بيت عبد الله بن جدعان، وعقدوا حلفاً سُمّي «حلف الفضول»؛ لحماية الغريب والضعيف والمظلوم من سلوكات وارتكابات السفهاء بداخل أمّ القرى.

إنّ هذا النظام كلّهُ أَمِنَ به أهل مكة من الجوع والخوف. وعند أبي هلال العسكري في كتابه الأوائل أنه من أجل ذلك سمّت العرب قريشاً: آل الله

وقرأينه. وقد قال القرآن عن مكة إنها «وَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ» وميزتها هو قيامها «عند بيتك المحرم». وقد دعا إبراهيم عليه السلام رَبَّهُ: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْعَدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾ [إبراهيم: 37]، فهناك الرمز الجامع في البيت الحرام، وهو جامع للعرب، وجامع لقريش القائمة على خدمة البيت الحرام وزواره. ولدينا ثلاثة مشاهد - من فتوة النبي صلوات الله وسلامه عليه وشبابه - تُطلِّعنا على مهام قريش في خدمة البيت وحماية مكة ومجتمعها وسمعتها: مشهدُه صلوات الله وسلامه عليه في فتوته يحمل النبال يزود بها أعمامه في «حرب الفجار». ومشهده الثاني وهو يضع الحجر الأسود في موقعه بالكعبة، بعد أن أعادت قريش ترميمها وقد صدَّعتها السيول، فتنازع القوم شرف إعادة الحجر الأسود، فأتاح الصادق الأمين لهم الفرصة جميعاً؛ إذ حملوا الحجر في غطاءٍ وكلٌّ من طرف، وأخذهُ الكهل الحكيم فوضعه في موقعه من جدار البيت. والمشهد الثالث حضوره عقد «حلف الفضول» في بيت عبد الله بن جدعان، الذي قاده عمه الحارث بن عبد المطلب من أجل حفظ حرمة البيت الحرام، ومكارم الأخلاق بمكة بحفظ الغريب وحفظ الجوار وحفظ حقوق الضيافة، وصون الضعفاء وممتلكاتهم عندما يزورون البيت أو يتجرون في الأسواق. وهذه المشاهد الثلاثة - بجوانبها الدفاعية والإنسانية والدينية والأخلاقية - تحقق جانباً مهماً في العيش الكريم الذي استطاع المكِّيون إحقاظه قبل الإسلام.

لكنَّ الأمن المجتمعي لا يقتصر على هذا؛ بل هناك ما يذكره القرآن الكريم عن الجوع والأمن منه. يقول القرآن: أطعمهم من جوع، فمكة وادٍ ليس ذا زرع، وقد تملك المكِّيون بساتين على مبعدهِ نسيبةٍ بالطائف، ومنهم من أقام قراباتٍ مع أهل يثرب من خلال الزواج. لكنَّ ذلك كان بعد الثروة والسمعة والقدرات المالية الناجمة عن التجارة البعيدة المدى، والتي لا تقتصر على أسواق العرب القريبة والقليلة السلع. فالمؤرخون يرون أنَّ المكِّييين ما استطاعوا تكوين قوافل (ألف وألفي جمل) إلا في مطالع القرن

السادس الميلادي. والإيلاف الذي يتحدث عنه القرآن (وقد سبق ذكره) أهمُّ جوانبه التجارة البعيدة المدى، والتي ما كان بمقدور أحدٍ القيام بها في القرن السادس غير تجار مكة الكبار. وقد كانت الطريقة أن تتكون القافلة لكل بطون قريش، ويقودها واحد منهم، إنما للبطون والأفراد المسؤولية عما يمتلكه كلُّ منهم داخل القافلة. وعلى سبيل المثال فإنَّ النبي صلواتُ الله وسلامُهُ عليه كان مسؤولاً عن تجارة خديجة قبل زواجه منها وبعده. بل إنَّ عمه أبا طالب كان يصطحبه معه في القافلة إلى بلاد الشام واليمن بعد أن شبَّ عن الطوق؛ للمساعدة واكتساب الخبرة. وكانت الجمال تُمضي بحمولةٍ وتعود بحمولةٍ أخرى

**إنَّ المكيين ما استطاعوا
تكوين قوافل (ألف
وألفي جمل) إلا في
مطالع القرن السادس
الميلادي. والإيلاف الذي
يتحدث عنه القرآن أهمُّ
جوانبه التجارة البعيدة
المدى، والتي ما كان
بمقدور أحدٍ القيام بها
في القرن السادس غير
تجار مكة الكبار.**

للمؤونة والعرض بأسواق مكة وجوارها. ولكثرة ما يحيط بغزو أبرهة لمكة عام 570-571م من قِصص، ليس من المؤكَّد ماذا كان هدف الغزوة على الحقيقة: أكان الهدف صَرف العرب عن الكعبة لصالح كنيسة صنعاء، أم لأنَّ مكة - التي صارت شبه إمارةٍ بشمال الجزيرة - صارت تستأثر بأسواق الحجاز وتهامة لجهة الشام وربما مصر والحبشة، فصار اليمينيون يقصدونها بدلاً من ذهاب عرب الشمال إلى أسواقها؟ لو كان الهدف دينياً لهدم أبرهة الكعبة، ولذلك فالراجح أنَّ الهدف كان ضرب تجارة قريش المتوسعة في سائر الأنحاء. وهكذا فإنَّ أمنَ المعيشة والغذاء

لمكة والحجاز كان يحتاج إلى هذه الإعدادات كلها، ولأنَّ مكة برزت لهذه الناحية عبر الرحلة التي ثبَّتتها الإيلاف، فقد سمَّها القرآن: أمَّ القرى.

فلنذهب إلى الجهة الثانية أو الركن الثاني بحسب القرآن: أمنهم من خوف. فالأمن قسمان: الأمن الداخلي، والأمن الاستراتيجي. والأمن الداخلي هو بدوره قسمان: ترتيبات مكة الداخلية عبر تنظيم العلاقة بين بطون قريش البطاح، وقريش الظواهر وحلفائهم. وكانت دار الندوة التي تضم رؤساء البطون تتكفل بذلك. وعند حدوث الاختلاف أو الاختلال يبادر شخصٌ أو طرفٌ



أو أطراف. ومن ذلك حلف الفضول، وحلف المطييين، ومبادرات هاشم بن عبد مناف وابنه عبد المطلب، وعبد الله بن جدعان. أمّا القسم الثاني من الأمن الداخلي فيتعلّق بالعلاقة بالجوار المكي، والعلائق بيثرب والطائف والججر باليمامة، حيث كان الأمر يعتمد على العلاقة السلسلة في استيراد الموارد الزراعية من تلك النواحي. وفي الدائرة الأضيق العلاقات بقبائل الجوار من قيس وكنانة، وقد كانت تضطرب أحياناً كما حدث في حرب الفجار. إنما لأن محاولات الاقتحام فشلت على البلدة وعلى الأسواق؛ فقد صارت مكة أمانةً لهذه الناحية أيضاً.

ويبقى الأمن الآخر، وهو الأمن الاستراتيجي، وعليه تعتمد مكة في تجارتها البعيدة المدى؛ لأنه علاقةً من نوع ما بالبلدان والدول المحيطة. وقد كانت الروم والفرس تخشى من غوائل البدو وغاراتهم بالجوار في أيام الشتاء والمجاعات. وقد أقامت كلٌّ منهما دويلةً عليها زعيم عربي سمته أحياناً ملكاً، كما قامت باليمامة في الشمال دولة كندة لفترةٍ من الزمن، عمادها تحالف قبليّ ما لبث أن تصدّع، كما تصدعت الديوليات العربية / الفارسية، والعربية / البيزنطية؛ للانسحاق بين الإمبراطوريتين في صراعهما المباشر المميت 602 - 628م. وما كان الروم وولّاتهم ولا الفُرس ودهاقتهم يُعانون من تجار قريش؛ فقد كانوا يأتون للتجارة ولا شيء غيرها. ولا شكّ أنّ أمن مكة الاستراتيجي تهدّد بغزو أبرهة الذي كانت خشيته مزدوجة: أمن الطرق التجارية عبر الجزيرة إلى الشام، وتحول مكة بالتدريج إلى إمارةٍ يلتفتُ من حولها العرب وتمتلك مركزاً دينياً، وعندها استقلاليةً في الجانبين: التجاري والسياسي. وفي الذاكرة العربية القديمة أنّ قريشاً كانت لقاحاً؛ أي أنها لا تخضع لملك. وما كانت هناك محاولة جديدة أخرى للاستيلاء عليها أو استلحاقها بعد محاولة أبرهة. ويقال: إنّ أحد ولاة الروم بالشام أراد تملك أحد أبناء مكة - وقد تنصّر واسمه عثمان بن الحويرث - على البلدة لتكون تابعةً للروم، مثلما كان الغسانيون بالشام، لكنّ قريشاً قتلته!

فالأمن الاستراتيجي من الخوف إذن يقوم على الموارد الاقتصادية المنتظمة، من خلال السوقين الداخلي والخارجي، وعلى الاستقلال

النسبي، وعدم وجود تهديدٍ خارجي كبير، أو استتباع يُفقد المجتمع السياسيَّ قراره وقدرته على التصرف في الأزمات الطارئة. وفي العقود الخمسة بعد غزوة أبرهة ما كان شيءٌ من التهديد موجوداً أو ظاهراً. وهذا معنى قوله ﷻ: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: 3-4].

ثانياً: أساسيات الوجود الإنساني:

يعرض القرآن الكريم في سورة قريش وفي عدة سُورٍ أخرى مفهوماً للأمن العام أو الأمن الشامل يقوم على الغذائي والاقتصادي، والأمن السياسي والاستراتيجي. القرآن الكريم يعدّ هذين الأمرين ركنين أساسيين للوجود الإنساني في أي مجتمع وفي شتى الظروف.

يعرض القرآن الكريم في سورة قريش وفي عدة سُورٍ أخرى مفهوماً للأمن العام أو الشامل يقوم على الأمن الغذائي والاقتصادي، والأمن السياسي والاستراتيجي. القرآن الكريم يعدّ هذين الأمرين ركنين أساسيين للوجود الإنساني في أي مجتمع وفي شتى الظروف. أو هكذا فهمتها في ضوء قول علماء القرآن: إنّ العبرة في شمول الحكم هي بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. فصحيحٌ أنّ السورة عن وضع قريش في زمن دعوتهم للإسلام، لكنّ ما تطلبه السورة من أجل الاستمرار والازدهار: الأمن من الجوع، والأمن من الخوف، وهذان شرطان للبقاء لكل جماعةٍ إنسانية. وأنا أزعّم أنّ الظرف الإنساني الحالي بالذات يشهد لهذين العاملين أو المطلّبين، كما يشهد للترابط فيما بينهما.

أ - الأمن الغذائي والاقتصادي:

بحسب منظمة الأغذية والزراعة الدولية ومنظمة الصحة العالمية؛ فإنّ العالم ينقسم اليوم - بل ومنذ أكثر من عقدين - إلى قسمين: نسبة ستين بالمائة من البشر لديهم كفايةٌ في الغذاء والدواء والأمن الاقتصادي العامّ من مخاطر وتحديات بسبب تضاؤل النمو أو انعدامه لاهتزاز أسعار الطاقة، وتعطل



الأعمال في ظل الوباء، والتجاذبات المعطّلة بين الدول الكبرى - بينما يقع حوالى الأربعين بالمائة من البشر في العالم تحت وطأة الفقر والجوع والمرض، وعدم القدرة على الحصول على الغذاء والماء النظيف، فضلاً عن عدم توقّر وسائل العمل والكسب، ودمار الزراعة، وتفاقم الهجرة من حول العالم (سبعون مليوناً)، وعدم القدرة أخيراً على الحصول على اللقاحات الضرورية للخروج من الوباء.

وبسبب الأوضاع الطارئة الناجمة عن اجتماع عدة أزماتٍ مرةً واحدةً - وبخاصةً أزمة الوباء وتداعياتها - فهناك دعواتٌ عاجلةٌ للتعاون من أجل اجتناب أو تجاوز الأسوأ. وتتمثل الإجراءات العاجلة في تقوية البنى التحتية الطبية، وفي تأمين اللقاحات لأكبر عددٍ ممكنٍ من الناس في إفريقيا مجاناً، ويضاف لذلك بشكلٍ عاجلٍ أيضاً زيادة المساعدات الغذائية للمهدّدين بالمجاعة في البلدان الفقيرة، وبلدان الحروب، والمهاجرين. وقد زادت المساعدات الغذائية والطبية بالفعل من جانب الوكالات الدولية، والجهات الخاصة والمدنية العاملة في المجال الدولي الإنساني، والتي تعتمد على التبرعات من الأفراد والمؤسسات والمنظمات العاملة في المجالات الإنسانية. وما نهضت لمساعداتٍ عاجلةٍ من خارج هذين النطاقين غير منظمة G20 التي اجتمعت من قريب، وفكرت في الغذاء والدواء، بل وفكرت في ديون الدول الفقيرة التي ما عادت تتلقى العون من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بسبب كثرة ديونها. وهؤلاء الخبراء الباحثون عن سدّ الاحتياجات العاجلة يشكّون من عدة أمور: ازدياد الاحتياجات الإنسانية بإفريقيا وآسيا إلى حدود تتجاوز قُدّرات كل الدول والمفوضيات على الدعم والمساعدة. وزيادة الاحتياجات ناجمة عن تفاقم مشكلات العوز والجوع التي تتسبب بها الحروب والتهجير، والمزيد من انهيار البنى الأساسية في الدول الضعيفة أصلاً، والسبب الآخر استثناء الفساد في الدول والجهات، بحيث لا تصل معظم المساعدات إلى مستحقيها، وتعذر الوصول في أحيانٍ كثيرةٍ إلى ذوي الحاجات الصحية والغذائية، مثل مواطن في الصين أو ميانمار (الروهينغا)، والآن في منطقة تغراي بإثيوبيا.

ورغم أنّ التركيز الآن على المساعدات العاجلة؛ فهناك التفكير في الاستدامة، وفي اختلاف المساعدات أو الاحتياجات باختلاف الفصول، وحالات البلدان. القدرات تقلُّ والاحتياجات تزداد. وهناك تجربةٌ كبيرةٌ الآن مع وباء كورونا، ومدى النجاح في المكافحة وإنقاذ البشرية منه؛ بيدَ أنّ الملفَّ الأصعب هو ملفُّ الجوع. فالتقدّم في مجاله بطيءٌ جداً. والإمكانيات المقدّمة لا تبلغ نصف الاحتياجات. وهي إلى قلةٍ وليس إلى ازدياد. وبخاصّةٍ أنّ تلبية المتطلبات العاجلة - رغم صعوبتها البالغة - لا تُغني عن التفكير في إمكانيات الاستدامة؛

لأنّ العلاجات الدائمة للوصول إلى مجتمعات الكفاية غير متوافرة، لا على مستوى الدول ولا على مستوى التعاون في مجالات النظام العالمي.

وهكذا نصل إلى الشقِّ الآخر، الشقِّ الاقتصادي، بوصفه الأمل الوحيد في تحقيق أو إمكان الوصول إلى مجتمعات الكفاية. مجتمعات الكفاية أو دول الكفاية، هي التي تستطيع أن توفر لشعوبها الحاجات الأساسية في الغذاء والصحة والتعليم وفُرص العمل والكسب في المدن والأرياف. والاقتصاديون يسمّون الدول التي لا تستطيع توفير الاحتياجات الأساسية: الدول الرخوة. وهي الدول

إنّ تلبية المتطلبات العاجلة - رغم صعوبتها البالغة - لا تُغني عن التفكير في إمكانيات الاستدامة؛ لأنّ العلاجات الدائمة للوصول إلى مجتمعات الكفاية غير متوافرة، لا على مستوى الدول ولا على مستوى التعاون في مجالات النظام العالمي.

التي يكثر فيها الفساد واحتكار الموارد الضئيلة أصلاً من جانب فئةٍ أو فئات من السياسيين ورجال الأعمال، وتتسيَّب وتضعُفُ فيها القطاعات القانونية، فيضعُفُ حكم القانون. وفي الغالب فإنّ هذه الدول تغرقُ في الديون، فتؤوّل إلى أن تُصبح تابعةً، ويسودها عدم الاستقرار. ويريد بعض السياسيين تسميتها دولاً فاشلة. وقد كانت الوصفة الدولية للدول الرخوة أو الفاشلة اجترار إصلاحات جذرية في النظام الاقتصادي وفي الإدارة، وإعادة بناء حكم القانون، والاتجاه للتنمية في سائر القطاعات. وفي العادة فإنّ الدول النامية تجترحُ سياساتٍ للاستثمار، وترجو من وراء ذلك كله تصحيح ميزان مدفوعاتها، والاتجاه لإطفاء الديون، وإعادة الهيكلة، وما صار يُعرف بتحرير



الاقتصاد من طريق رفع الدعم عن المواد الأساسية، وهي المحنة التي تعجز الدول الضعيفة عن المجازفة بشأنها؛ إذ إنّ الدول الضعيفة والفقيرة مضطرة لدعم الأساسيات ولو بالحد الأدنى حتى لا يضطرب الناس. لكنها من جهة ثانية لا تملك الموارد التي تتيح لها ذلك بدءاً أو استمراراً. ولذلك - وإلى جانب ما صار يُعرف بإعادة الهيكلة - تلجأ للاستدانة من المؤسسات الدولية، وتعوّض رفع الدعم بالإنفاق الاجتماعي على أكثر الفئات فقراً وحاجة. وقد صارت ضريبة القيمة المضافة وسيلةً لخلق موارد جديدة. ويقال: إنّ هذه الضريبة «مُنصفة»؛ لأنها تُفرض على المشتريات، ويتساوى فيها الناس؛ بيد أنّ هناك مذهباً آخر، مفاده الاعتماد على الضرائب التصاعدية بحسب مكاسب الفئات حجماً ووضخامة. وفي معظم الاقتصادات العالمية يحدث الأمران.

وبذلك كلّه يتبيّن أنّ خروج الدول الرخوة من المأزق يرتبط بإصلاحات جذرية، لكنّ بهذه الإصلاحات إن جرت؛ فإنه يُعادُ ربطها بالنظام الدولي، الذي يفرض بالمقابل شروطه لاستصلاح النظام، وفرض الرقابة عليه بحجتين: ضمان الإنفاق الرشيد، واستعادة أموالهم في المستقبل المنظور. وفي المسألتين فإنّ السياسات العالمية والمحلية تلعب دوراً كبيراً في المبالغ التي تُعطى، وفي المشروعات التي يجري التخطيط لها، وفي الشراكات التي يختارها النظام المدين، وفي جدية الرقابة على الإنفاق، ثم من هي الشركات التي ستنفذ المشروعات الإنشائية أو الأخرى المنتجة.

ب - الأمن السياسي والاستراتيجي:

هناك فرضية مشهورة طرحها الفيلسوف الألماني كارل ياسبرز تذهب إلى وجود نظامٍ عالميٍّ تترايط من خلاله أجزاء المعمورة، يعود إلى «الزمن المحوري»، وهو القرن الثامن قبل الميلاد. ومن دون حاجةٍ للمحاجة بشأن الوجود لذلك النظام من عدمه، هناك منذ عدة عقود حديثٌ كثيرٌ عن العولمة التي تربط العالم ربطاً شديداً من خلال اقتصاد السوق، ومن خلال التقدم العلمي والتكنولوجي، ومن خلال وسائل الاتصال المتعددة والمتكاثرة. ورغم السهولة الظاهرة لفهم هذه الشبكة الكثيفة الرابطة؛ فإنّ أقلّ ما يقال فيها أنها

تقوم على المنافسة في كل شيء. ولذلك يكون من الطبيعي الاستنتاج أن الأسواق من كل نوع يسودها الأقوياء، الذين تتوفر لهم الأدوات الثلاث: رأس المال والسلع - والتقدم العلمي والتكنولوجي، ووسائل الاتصال المتطورة. وهناك اختلاف في ضرورة توفر القوة السياسية للنجاح في المنافسة. ولعل من الميزات القليلة لهذا الواقع الشديد التشابك والتعقيد أنه لم يعد بالإمكان أن يتسبّد على هذا الواقع طرفاً واحداً أو طرفان. وقد كان الوضع حتى اليوم أن الولايات المتحدة لا تزال الطرف الأقوى، لكن يبرز في العقود الأخيرة شركاء أو أطراف تُنازَع من أجل الشراكة على تفاوت النظم والقُدرات. ودائماً في

من الطبيعي الاستنتاج أن الأسواق من كل نوع يسودها الأقوياء، الذين تتوفر لهم الأدوات الثلاث: رأس المال والسلع - والتقدم العلمي والتكنولوجي، ووسائل الاتصال المتطورة. وهناك اختلاف في ضرورة توفر القوة السياسية للنجاح في المنافسة.

المسائل الثلاث: الأموال والسلع، والتكنولوجيا في جيلها الرابع والخامس، ووسائل الاتصال التي ما عاد جيلها يستمرُّ لأكثر من أعوامٍ قليلة. وإذا شئنا دليلاً على شراسة هذا التنافس؛ يمكن النظر مباشرةً إلى الوقائع التي أحاطت بوباء كورونا؛ لجهة الظهور والانتشار، ولجهة ابتكار اللقاحات؛ ففي الحاليتين كان المتوقع أن يتلاقى العالم ويتضامن ولو من خلال منظمة الصحة العالمية. والذي حال دون ذلك ليس التنافس الشرس (الذي يميّز على الدوام روح السوق وممارساتها)؛ بل أمرٌ أخطر من ذلك وهو فتك هذا الوباء بالذات في

ديار المتقدمين، وهو أمرٌ يحصل لأول مرةٍ منذ حوالي القرن. فكل الأوبئة الأخرى حصلت أو بدأت في ديار الذين يُعدّون متخلّفين وضعفاء أو كانوا متخلّفين وضعفاء، فحتى الطاعون الأسود، أخطر طواعين العالم (1348-1352م)، والذي قضى على نصف سكان أوروبا، ورُبّع سكان العالم الإسلامي، يذكر كل المؤرخين من مسلمين وأوروبيين أنه ظهر أول ما ظهر في الصين! الرئيس الأميركي - وبعد ثلاثة شهورٍ على الانتشار الكاسح للوباء الحالي فيما بين الصين وأميركا وأوروبا - وجّه اتهاماته إلى الصين، وقد كانت تدور بينه وبينها على أي حال حروبٌ تجاريةٌ تُزلزل اقتصاديات العالم.



والمقدمون (كما سبق القول) هم أولئك الذين تتوفر لديهم مصادر القوة الثلاثة في عالم اليوم. الصين لم تعترف بالطبع، والذي أحسبُه أنّ اعترافها ما كان ليغيّر من الواقع الصراعي شيئاً. وكما لم يفكر الصينيون والأميريكيون جدياً في التلاقي والتضامن لتحمل المسؤولية معاً على سبيل المثال بما يملكون من وسائل متطورة؛ فإنهم لم يفكروا أيضاً في تمكين منظمة الصحة العالمية من التأثير الفاعل في مجال عملها. فحتى الأوروبيون ما تعاونوا حقاً لأشهر عدة. وحتى اليوم يتخذ كلٌّ منهم إجراءً مختلفاً عن الآخرين، رغم إمكان اجتماعهم حقاً من خلال أجهزة الاتحاد الأوروبي. لماذا لم يحصل ذلك؟! لأنّ هذه هي روح السوق. والسوق تسودُ فيها الشركات الكبرى، والتي تبدو - رغم دعاوى السياسيين - أقوى منهم ولا أدلّ على ذلك من مسألة اللقاح. فخلال أسابيع قليلة ظهرت خمسة لقاحاتٍ أنفقت عشرات المليارات على تطويرها، وسوف تُباع بمئات المليارات. ولكي يثبت أنّ الشركات (العاملة في تجارة الأدوية هذه المرة) أقوى من الحكومات الديمقراطية والديكتاتورية؛ ابتزت الشركات الحكومات، وأرغمتها على الإسهام معها بعشرات المليارات، مستغلّةً الذعر السائد بين السياسيين والاستراتيجيين من جهة، و«الاعتزاز» الوطني المدعى من جهة ثانية. سيقال: اللقاح أميركي أو بريطاني أو صيني أو روسي، وهذا هو المهمّ أمام الشعوب الخائفة، والتي تدفع ذلك كلّ من ضرائبها في مقابل بقائها على قيد الحياة! فعندما يتعلق الأمر بالأمن - وهو هذه المرة استراتيجي - تهون كل النفقات الممكنة وغير الممكنة! ولتكن المدفوعات للشركات الوطنية، وليس لشركات الغير المتحدي والمنافس في ظروف الأزمات أيضاً.

بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمؤسسات النقدية التي تعمل على مستوى العالم، وأعطيت غطاءً أخلاقياً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. أما المفاوضات والوكالات المتخصصة - ومنها منظمة الصحة العالمية، والأغذية والزراعة واليونسكو.. إلخ - فقد أنشئت لتهدئة فقراء العالم ومسحوقيه ومرةً للإنقاذ من الجوع، ومرةً أخرى للحيلولة دون الاضطراب، ومرةً ثالثة لتنظيم السوق. إلخ. وقد حقق ذلك كله استقراراً من نوعٍ ما، انتفت معه الحروب الكبيرة على الأقل. بيد أنّ هذا

التوازن المركَّب داخله الخلل بعد تحقيق التفوق الكاسح للولايات المتحدة وحلفائها على الاتحاد السوفياتي المنهار. إنما - وبعد أقل من ثلاثة عقود - يتبين أنّ «التعايش» مع السوقيات - في نظر بعض الاستراتيجيين - هو أهون بكثيرٍ من العيش مع الصين والنمور الأخرى الصغيرة والكبيرة، والتي تتقدّم بسرعةٍ في تخزين الأموال الهائلة، وإنتاج السلع والتقدّم التكنولوجي ووسائل الاتصال، وصنع الشراكات مع النجوم البازغة الأخرى.

ما عادت «التبعية» عاراً، بل هناك تنافسٌ عليها. إنما حتى في التحالفات ليست الدول الوطنية هي التي تحددها، بل تحددتها احتياجات السوق، وتحددها العلاقات بين الكبار أو تقاسم مناطق العالم وقاراته.

إنّ المهمّ أنّ الأمن الاستراتيجي لكل الأمم والدول صار أمناً عالمياً أو معولماً، ولجهاتٍ متعددة: أمن الموارد، وأمن الغذاء، وأمن الزراعة، وأمن التعليم، وأمن التجارة والتبادل، والأمن الجيوستراتيجي، والآن صرنا نتحدث عن الأمن الصحي. وما عادت «التبعية» عاراً، بل هناك تنافسٌ عليها. إنما حتى في التحالفات ليست الدول الوطنية هي التي تحددها، بل تحددها احتياجات السوق، وتحددها العلاقات بين الكبار أو تقاسم مناطق العالم وقاراته. ولأنّ

الاتفاق متعذر تنشب الحروب الصغيرة هنا وهناك، ووراء كل حربٍ طرفٌ أو أكثر والمتدخلون أكثر من طرف.

إنّ هذه الشبكة الكثيفة الامتداد لا ينجو منها أحد، وبخاصةٍ أولئك الذين لا يملكون القدرات من خلال الميزات الثلاث. فحتى القوة العسكرية ليست كافيةً لتحقيق الأمن الاستراتيجي، بل لا بد من قُدّراتٍ سوقية وتكنولوجية واتصالية / معرفية. ولذلك كانت هناك آمال فيما صار يُعرف بالاعتماد المتبادل. فحتى السلع تحتاج إلى أسواق وقُدّراتٍ شرائية. وهذه يستطيعها الأميركيون والأوروبيون أكثر بكثير مما يستطيعها الأفارقة وبعض الآسيويين. والقادرون لا يشترطون إن لم يكونوا قادرين على البيع أيضاً. لكن الاعتماد المتبادل - رغم فلسفته الترغيبية - ما ساد ولن يسود في القريب، بسبب غلبة روح وممارسات



التنافس، والتي ما سمحت حتى اليوم بإمكانيات التوازن بين البيع والابتعا؛ لأنّ المراد الغلبة حتى بين الدول الكبرى، وليس الإنصاف والانتصاف.

يذكر فريد زكريا في كتابه الأخير الصادر عام 2020 بعنوان: «عشرة دروس من أجل عالم ما بعد الوباء» في الدرس السابع من دروس الكتاب العشرة أنّ حالة اللامساواة في الأوضاع الإنسانية في العالم سوف تزداد سوءاً!

المشكلة الكبرى في تحقيق الأمن الاستراتيجي تبقى متركّزة على الجوعى الذين لا يمتلكون شيئاً معتدّاً به من الوسائل الثلاث، وقد تبلغ نسبتهم 30% من سكان العالم، وتُضاف نسبة ما بين 14% و 20% ممن هم على الحافة، والذين يُسمّون بالاقتصادات النامية والأسواق الناشئة، والذين قد تدفع بعضهم أزمة من الأزمات النقدية أو السياسية للسقوط في الوهدة. وبسبب السقوط في التبعية للمسيطرين على الأسواق التكنولوجية والسلعية والنقدية والاتصالية؛ فإنّ الأمن الاستراتيجي لهذه النسبة الكبيرة من البشر في العالم يتهدد تهديداً كبيراً وحاسماً. فما إمكانيات الخروج من هذه الحلقة المفرغة؟ أول ما يمكن التفكير فيه الحكومات الرشيدة، التي تهتم بتأمين الاحتياجات الأساسية لشعبها من طريق الرشد الداخلي، ومن طريق التفاوض الصعب مع المؤسسات الدولية الراعية للصغار والأوساط، ومن طريق الاهتمام بالعلاقات الحسنة مع الكبار. الكبار يبحثون عن الموارد، كما يبحثون عن المواقع الجيوستراتيجية. وفي هاتين العمليتين يستطيع الصغار والأوساط الدخول والتأثير. فليس الفساد الداخلي فقط هو الذي يصنع الدول الرخوة والفاشلة، بل إنّ الجمود وعدم الحراك يوصل إلى النتيجة نفسها. وهناك طريقتان - كما يقول بول كروغمان - لتحقيق شيء من الأمن الاستراتيجي: الحياد الصارم، أو الانضمام إلى أحد المحاور. لكنّ الحياد الصارم قد يُعدّ جموداً؛ في حين أنّ الانتماء إلى محور قوي وناجح قد يجلب عداوات المحاور الأخرى. ولذلك لا بد من نوع من التوازن في هذه المسألة الرئيسة، وأن يُحسن البلد المعني أو المنطقة المعنية تسويق موارده أو موقعه الجيوستراتيجي. سيدخل بالطبع في عمليات التنافس ولو في سياق المنطقة، بيد أنّ الظهور بمظهر مَنْ لا يُستغنى عنه في الاشتباك أو التشابك السلمي هو أمرٌ بالغ الأهمية. وكل هذه التأمّلات تفيد في حالات

دول الحاقّة، أما الدول الغارقة - وهي كثيرة - فهي واقعةٌ تحت رحمة النظام الدولي أو بقاياها، والاعتماد هذا قد لا يُسمن ولا يُغني من جوع.

* * *

تحدث القرآن الكريم عن قاعدتين أساسيتين للأمان الإنساني: الكفاية الغذائية وعدم الوقوع في المجاعة، والأمن من الخوف من طريق علاقات الداخل والخارج. وقد وَفَّقَ اللهُ قريشاً المتمركزة والمتحركة في جوار البيت العتيق وخدمته إلى تحقيق الأمن الشامل في نظام الإيلاف.

ولا تزال القاعدتان معتبرتين في أوضاع العالم اليوم، وإنما ازداد الأمر تعقيداً وتشابكاً؛ فتحقيق الكفاية المعيشية، والأمن الإنساني

تحدث القرآن الكريم عن قاعدتين أساسيتين للأمان الإنساني: الكفاية الغذائية وعدم الوقوع في المجاعة، والأمن من الخوف من طريق علاقات الداخل والخارج. وقد وَفَّقَ اللهُ قريشاً الثاوية في جوار البيت العتيق وخدمته إلى تحقيق الأمن الشامل في نظام الإيلاف.

والدولتي، كلا الأمرين صارا مرتبطين بنظام العالم، وبالجهات القوية في السوق، بما في ذلك الغذاء والدواء والتعليم وثبات العملة والاستقرار الاجتماعي.

وما خلا عقدٌ منذ الحرب الثانية، وقيام النظام الدولي الجديد، إلّا وطُرحت فيه مشروعات ودعواتٌ لإصلاح النظام العالمي. وقد كانت هذه الدعوات تأتي إما من جانب الذين يريدون البروز والشراكة وتعددية الأقطاب، أو من جانب الذين يحسُّون بالظلم وعدم التوازن وسيطرة تغالب الأسواق، والنزوعات غير الإنسانية.

ولذلك - وخلال العقود الثلاثة الماضية - ظهر اتجاهٌ قويٌّ من جانب إنسانويين واقتصاديين وقانونيين كبار، ومن جانب لاهوتيين وعلماء للضرورة إلى مقارنةٍ قيميةٍ وأخلاقيةٍ لمشكلات العالم.

وعندما يلجأ المفكرون الإنسانيون والقانونيون والاقتصاديون إلى الرؤى الأخلاقية، فليس لأنهم لا يعالجون العوامل الاقتصادية والاستراتيجية؛ بل لأنهم (ومن جهات نظر غير ماركسية) يرون أنّ ظلم وظلام وتغالب الأسواق،

والاختلال البيئي، وإفقار نصف العالم؛ كل ذلك لم يعد احتمالاً ممكناً؛ لما فيه من امتهانٍ للكرامة الإنسانية، ودفعٍ إلى الاضطراب، وتهديدٍ لسلام البشرية وأمنها. فمنذ جون رولز وكتابه: «نظرية في العدالة» (1971)، شغلت مسألتنا الإنصاف والخير العام طيفاً كبيراً من الأساتذة الليبراليين في الاقتصاد والقانون وحقوق الإنسان والتفكير الاستراتيجي.

ومن هذا الباب تأتي مقاربة السلطان الراحل قابوس بن سعيد لمسائل الكرامة والعدالة والسلام والتضامن في «إعلان السلطان قابوس للمؤتلف الإنساني»، فهي مبادئٌ وقيمٌ تقوم عليها وحدة الإنسانية في نضالها من أجل الملاقاة بين الحق والقيمة، في الوعي وفي التصرف الوطني والعالمي.

وفي عام 1991 أصدر اللاهوتي الكاثوليكي الكبير هانس كينغ كتابه الشهير: «مشروع أخلاقي عالمي، دور الديانات في السلام العالمي». وقد قال في مقدمته: لا استمرارية من دون أخلاق كونية. لا سلام عالمياً من دون سلامٍ ديني. ولا سلام دينياً من دون الحوار بين الديانات.

ومنذ صدور مجلة التسامح / التفاهم 2002 (تحت شعار: العقل والعدل والأخلاق) ورسالة عمّان (2004) في الكلمة السواء ومقتضياتها، قويت المقاربات القيمية والأخلاقية في الفكر الإسلامي لمكافحة التطرف والتعصب والكرهية من جهة، والدعوة إلى شراكات مع الديانات والثقافات في العالم للعمل من أجل السلام والتضامن وأخلاق المسؤولية من جهة أخرى.

دعوة المؤتلف والائتلاف والإيلاف دعوةٌ عزيزةٌ على قلوب «أولي البقية» وعقولهم، ممن يهدفون - بسياسات التعاون والتضامن والتكافل والتراحم - للإسهام في سلام العالم وأمنه وتقدمه. وهذا هو وعد الله وَجَّعَلْ فِي سُوْرَةِ قَرِيْشٍ، وَفِي سُوْرَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾.